

## قراءة في نتائج الانتخابات الإجمالية وشكل البرلمان

زينب إسماعيل عبدالله البقري<sup>(\*)</sup>

### المقدمة:

تأتي الانتخابات التشريعية التي جرت في 28 نوفمبر 2011 لتتوج انجازات ثورة 25 يناير في مصر. ولقد اتسمت هذه الانتخابات بعدة سمات رئيسية جعلت منها انتخابات مختلفة تمثل نقطة تحول محورية في تاريخ مصر، وتمثل أولى الخطوات نحو طريق الإصلاح وسبيل النهضة. من أهم ما ميز هذه الانتخابات التشريعية هو أنها الانتخابات الأطول في التاريخ المصري؛ حيث جرت عبر ثلاثة مراحل مقسمة علي المحافظات المختلفة واستغرق إجراؤها حوالي شهرين متتابعين، ثانيا هي الانتخابات الأولى التي أصبح للمصريين بالخارج حق التصويت فيها، واستخدم فيها النظام الانتخابي المختلط الذي يجمع ما بين نظام القوائم والنظام الفردي (ثلاثي المقاعد بنظام القائمة والثلاث الآخر بالنظام الفردي)، كذلك أهم ما يستحق التوقف عنده هو نسبة المشاركة القياسية (نسبة من أدلوا بأصواتهم تتأرجح بين 52% و60.7%)، والتي تتجاوز كل نسب المشاركة السابقة بما فيها نسبة المشاركة في الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس الماضي (41%)، وتمثل قطيعة مع انتخابات ما قبل الثورة، التي لم تتخط نسبة المشاركة فيها - على ما تم من تسويد للبطاقات - 27.5% من المقيدون في الجداول الانتخابية (2010)، و28.13% من المقيدون في 2005، وهي نسبة مشاركة تؤكد إصرار المصريين على المشاركة في صناعة مستقبلهم بشكل ديمقراطي، بعيدا عن رغبة السلطة وبعض النخبة في فرض وصايتها عليهم.

وبالرغم من وجود بعض المخالفات الإدارية التي شابته الانتخابات البرلمانية والتي تستحق التوقف والعلاج، وكذلك القصور الإداري الذي يمنع إلى الآن من التثبيت بدقة من نسبة الأصوات التي حازها كل طرف، بيد أن ذلك لا ينفى كونها الانتخابات الأولى التي تتم بغير تزوير أو عنف ممنهج من قبل السلطات يؤثر على نتائجها، وهو ما يعطى تلك النتائج دلالات تستحق التأمل<sup>(1)</sup>.

لذا فمن الضروري أن نتناول بالرصد والتحليل نتائج هذه الانتخابات البرلمانية الأولى بعد ثورة 25 يناير.

<sup>(\*)</sup> باحثة سياسية.

<sup>1</sup> إبراهيم الهضيبي، قراءة في نتيجة الانتخابات، جريدة الشروق، عدد 9 ديسمبر 2011.

### أولاً: نتائج المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشعب:-

أكد المستشار عبد المعز إبراهيم، رئيس اللجنة العليا للإشراف على الانتخابات، أن عدد من يحق لهم التصويت في هذه المرحلة بلغ 13 مليوناً و 614 ألفاً و 525، صوت منهم ثمانية ملايين و 449 ألفاً و 115، لتبلغ نسبة المشاركة 62%.

وأضاف أن إجمالي عدد الأصوات الصحيحة بلغ سبعة ملايين و 931 ألفاً و 148، بينما بلغ عدد الأصوات الباطلة 517 ألف و 967، لافتاً إلى أن عشرة آلاف و 143 من أعضاء الهيئات القضائية شاركوا في الإشراف على العملية الانتخابية.

ومن أبرز المؤشرات علي الإقبال الكبير علي الانتخاب في هذه المرحلة هو أن الدائرة الأولى بالقاهرة والتي تضم قسم شرطة الساحل وروض الفرج وشبرا والشرابية والزاوية الحمراء تم زيادة عدد الصناديق بها من 2236 صندوقاً إلى 2756 صندوقاً<sup>(2)</sup>. حيث كانت نتائج المرحلة الأولى، التي تمت في محافظات حضرية وريفية، لتمثل عينة توضح مؤشرات مهمة لما كانت عليه نتيجة الانتخابات الإجمالية فيما بعد.

وجاءت نتيجة المرحلة الأولى كالتالي: حصل التحالف الديمقراطي علي 70 مقعد، وجاء التحالف السلفي بقيادة حزب النور في المركز الثاني ليحصل علي 32 مقعد، ثم الكتلة المصرية حصلت علي 14 مقعد، وحزب الوفد حصل علي 11 مقعد، وحصل حزب الوسط علي 4 مقاعد، وتحالف الثورة مستمرة نال 4 مقاعد أيضاً، والفلول والمستقلون فازوا بـ 14 مقعد<sup>(3)</sup>.

### ثانياً: نتائج المرحلة الثانية لانتخابات مجلس الشعب:-

يبدو مسار الانتخابات في المرحلة الثانية وكأنه متقاطع ومتعارض مع المسار الثوري، فقد تلازم احتدام المواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن والجيش في التحرير مع استمرار عملية الانتخاب بسلاسة وبأقل قدر من أحداث عنف، ومن التجاوزات في اللجان الانتخابية. ففي الوقت الذي سبقت المرحلة الأولى من العملية الانتخابية مواجهات محمد محمود الدامية، تخللت المرحلة الثانية

<sup>2</sup> <http://www.almasryalyoum.com/node/531181>

<sup>3</sup> نجلاء مكاي، خريطة البرلمان القادم محاولة تقييم المرحلتين الأولى و الثانية وتوقع المرحلة الثالثة، ورقة بحثية أصدرها مركز النيل للدراسات الاقتصادية و الاستراتيجية، متاحة على الرابط التالي: <http://nilecss.com/index.php/releases/reports/76-2012> -04-21-17-07-42.

مواجهات مجلس الوزراء والشيخ ربحان، التي أسفرت عن مصرع نحو 20 متظاهرا، وإصابة مئات آخرين في مواجهات مع قوات الشرطة العسكرية، وقد غابت عنها تيارات الإسلام السياسي الراقصة لعرقلة أول استحقاقات انتقال السلطة للحفاظ على مكاسبها الانتخابية التي ستؤمن لها شرعية التمثيل السياسي .

وعلى الرغم من تلك المواجهات الدامية في محيط التحرير، فقد استمرت المرحلة الثانية في تسع محافظات، هي: المنوفية، وأسوان، والشرقية، والجيزة، والبحيرة، والإسماعيلية، وبنى سويف، وسوهاج، والسويس. وبلغ عدد الناخبين المسجلين نحو 17مليونا و383 ألفاً، حيث ارتفعت نسبة التصويت في هذه المرحلة إلى 67 % علي الرغم من أن الإقبال في المرحلة الأولى قد بدا أكثر، وتنافس خلالها ما يزيد على نحو 3387 مرشحا بنظامي الفردي والقوائم، على 180 مقعدا بالبرلمان<sup>(4)</sup>.

ولوحظ خلال هذه المرحلة غياب ترشيح المرأة علي المقاعد الفردية وضعف وجودها بشكل عام<sup>(5)</sup>. وكانت أهم مفاجآت المرحلة الثانية تقدم تحالف النور السلفي بشكل غير متوقع بحصوله على 29 مقعدا بنسبة 30% من المقاعد، وقد حسم التحالف الموقف لصالحه بفارق كبير بينه وبين الحرية والعدالة في محافظتي السويس، التي حصل بها علي 45% (الحرية والعدالة 19%)، وسوهاج (31%)، في الوقت الذي تقدم فيه الحرية والعدالة علي حزب النور وغيره من التحالفات والأحزاب في محافظات الجيزة والمنوفية وبنى سويف وأسوان<sup>(6)</sup>.

فقد نجحت التيارات الدينية في تدعيم أداؤها الانتخابي القوي في المرحلة الثانية للانتخابات، واستمر حزب الحرية والعدالة في الحفاظ على تفوقه، وحصلت قوائمه على 4 ملايين و58 ألف صوت، بما يعادل 36.3 % من إجمالي الأصوات الصحيحة بالمرحلة الثانية، وتصدرت قوائم الحزب نتائج غالبية المحافظات.

<sup>4</sup> محمد عبدالله يونس، تفوق إسلامي: الدلالات السياسية لنتائج الجولة الثانية للانتخابات البرلمانية بمصر، على الرابط: [www.25yanayer.net/?p=24882](http://www.25yanayer.net/?p=24882)

<sup>5</sup> محمد عبدالله يونس، تقدم إسلامي و تراجع مدني: قراءة في نتائج الجولة الأولى للانتخابات البرلمانية المصرية على الرابط: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107/1918/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A.aspx>

<sup>6</sup> نجلاء مكاوي، مرجع سابق، ص 10.

وفي انتخابات الفردي، تمكن الحزب من الحصول على نحو 34 مقعداً، وبذلك يحصل الحزب إجمالاً من المرحلتين الأولى والثانية على نحو 157 مقعداً بنسبة تقترب من 51% من إجمالي 331 مقعداً، تمت الانتخابات عليها في المرحلتين الأولى والثانية بنظامي القائمة والفردي.

أما كتلة النور السلفية، فقد نجحت في الحفاظ على المركز الثاني، وحصلت قوائمها على 3 ملايين و216 ألف صوت بنسبة تصل إلى نحو 28.8% من إجمالي الأصوات الصحيحة، وفي الانتخابات بالنظام الفردي، نجحت الكتلة السلفية في الحصول على نحو 13 مقعداً. ويعزى هذا التراجع في أداء الكتلة السلفية في الانتخابات الفردية إلى تفتت الأصوات في الجولة الأولى، ومنافسة حزب الحرية والعدالة في المرحلة الثانية.

ونتيجة لمواقف حزب النور الأكثر تشدداً فيما يتعلق برفض مدينة الدولة والعلمانية، يميل قطاع كبير من الناخبين المؤيدين لمدينة الدولة والأقباط لإعطاء أصواتهم لحزب الحرية والعدالة في جولة الإعادة للحيلولة دون حصول كتلة النور على عدد أكبر من المقاعد، إلا أن تلك المحاولات لم تنجح في عرقلة حصول حزب النور على 79 مقعداً، بنسبة تقترب من 23% إجمالاً في المرحلتين الأولى والثانية بنظامي القائمة والفردي.

ويرتبط ذلك التراجع بتصريحات بعض مرشحي الكتلة السلفية حول تحريم الديمقراطية والسياحة، لاسيما الشيخ عبد المنعم الشحات، بما دفع كتلة النور للمنافسة بشراسة في المرحلة الثانية، والتنافس بقوة مع حزب الحرية والعدالة، مما أدى للتصادم بين أنصار الحزبين في بعض الدوائر.

أما حزب الوسط، فقد تراجع بقوة في المرحلة الثانية، ولم يحصل سوى على 386,375 صوت، بما يعادل نحو 3.5% من إجمالي الأصوات الصحيحة، على الرغم من اعتباره أكثر الأحزاب ذات المرجعية الدينية اعتدالاً وقبولاً لمبادئ مدينة الدولة والمواطنة. ولم ينجح الحزب في المرحلتين إجمالاً سوى في حسم 7 مقاعد فقط لصالحه، بما يعادل نحو 2.1% من إجمالي مقاعد المرحلتين الأولى والثانية<sup>(7)</sup>.

أما عن القوي الليبرالية الممثلة في الكتلة المصرية فقد حصدت 9 مقاعد في المرحلة الثانية ولم يُتوقع أن تحصل على عدد أكبر من المقاعد نظراً لطبيعة محافظات المرحلة الثانية وعدم وجود

<sup>7</sup> محمد عبدالله يونس، مرجع سابق.

أرضيه شعبية لتحالف الكتلة فيها علي عكس التيار الإسلامي، لذا فقد انخفضت نسبة المقاعد التي حصل عليها تحالف الكتلة المصرية في المرحلة الثانية عن المرحلة الأولى من 9% إلي 5%<sup>(8)</sup>.  
فقد تراجعت نتائج ممثلي التيار المدني بقوة في المرحلة الثانية، نتيجة للطبيعة الريفية المحافظة والمتدينة لغالبية دوائر المرحلة الثانية، وعدم قدرتها على الصمود أمام دعاية وتأثير التيارات الدينية، حيث تراجعت نتائج الكتلة المصرية في المرحلة الثانية، ولم تحصل سوى على 785,84 صوت من إجمالي الأصوات الصحيحة، وتراجعت للمركز الرابع علي المستوى القومي بعد حزب الوفد، ولم ينجح أي من مرشحيها على المستوى الفردي. وإجمالاً، حصدت الكتلة نحو 26 مقعداً في الفردي والقائمة في المرحتين الأولى والثانية، بما يعادل نحو 7.3% من إجمالي مقاعد المرحتين.  
أما حزب الوفد، فقد تصاعد أدائه الانتخابي بصورة ملحوظة في المرحلة الثانية، وحصلت قوائمه على نحو مليون و77 ألف صوت، بما يعادل نحو 9.6% من إجمالي الأصوات الصحيحة، واقتصص الوفد من الكتلة المصرية المركز الثالث على مستوى القوائم، ورفع تمثيله في البرلمان في المرحتين إجمالاً إلى 27 مقعداً، بنسبة تصل إلى 8.5% من إجمالي مقاعد المرحتين.  
ويعزى نجاح الحزب إلى تكثيف دعايته الانتخابية واستعانتته في بعض الدوائر بشخصيات تحظى بقبول كبار العائلات ممن كان يستقطبهم الحزب الوطني المنحل للترشح تحت رايته سابقاً، فضلاً عن منافسته لحزب الحرية والعدالة والكتلة المصرية في الدعاية في فترات الصمت الانتخابي، وأمام اللجان الانتخابية.

وتواصل إخفاق أحزاب شباب الثورة في المرحلة الثانية، نتيجة انشغالهم بالصراع مع المجلس العسكري، وتفضيلهم نزع الشرعية عن النظام بأكمله، بدلاً من الانخراط في الآليات المتاحة لتداول السلطة. حيث كشفت المرحلة الثانية عن ضعف تأثير شباب الثورة بمختلف أحزابهم في جمهور الناخبين، ولم تحصد قائمة الثورة مستمرة سوى 161,549 صوت، بما يعادل 1.5% من إجمالي الأصوات الصحيحة. ولم يحصل حزب العدل سوى على 46,681 صوت.

\* على نقيض المرحلة الأولى، نجحت بعض الأحزاب التي تضم قيادات الحزب الوطني المنحل في الإفلات من التصويت العقابي للناخبين، نتيجة الإفادة من التركيبة العائلية لدوائر المرحلة الثانية، وترشيح بعض كبار العائلات ورجال الأعمال وشخصيات عامة مؤثرة على رعوس قوائمها. وبالفعل،

<sup>8</sup> د.عبدالخالق فاروق (محرر)، قراءة تحليلية في المشهد الانتخابي و السياسي المصري وسيناريوهات المستقبل، ورقة بحثية لمركز النيل لدراسات الاقتصادية و الاستراتيجية، متاحة على الرابط التالي: <http://nilecss.com/index.php/releases/reports/76-2012>

نجح حزب الإصلاح والتنمية، بزعامة محمد عصمت السادات ورامي لكح، في الحصول على 231,713 صوت، بما يعادل 2.1% من إجمالي الأصوات الصحيحة بالمرحلة الأولى. وإجمالاً، لم تحقق كتلة الثورة مستمرة، أو حزب العدل، أو أي من أحزاب شباب الثورة الأخرى سوى نحو 6 مقاعد في المرحلتين بنظامي الفردي والقائمة بما لا يتجاوز 1.5 % من إجمالي مقاعد المرحلتين<sup>(9)</sup>.

### نتائج المرحلة الثالثة :-

جرت هذه المرحلة يومي 3 و4 يناير 2012، وحصدت فيها قائمة حزب الحرية والعدالة 39 مقعداً، وبهذا يصل عدد مقاعدهم الى 213 مقعداً من إجمالي مقاعد القوائم الحزبية لمجلس الشعب 2012. وجاء حزب النور السلفي في المركز الثاني؛ حيث حصل في المرحلة الثالثة على 24 مقعداً ليصبح مجموع عدد مقاعده 105، وبهذا يحافظ حزب النور على المركز الثاني ايضاً من مجموع مقاعد القوائم الحزبية في مجلس الشعب.

اما حزب الوفد فقد جاء في المركز الثالث وحصل على 12 مقعداً ليصبح مجموع المقاعد التي حصل عليها بالمراحل الانتخابية الثلاث 37. واحتلت قائمة الكتلة المصرية المركز الرابع بحصولها على 9 مقاعد ويصل بهذا عدد مقاعدها الى 31 مقعداً.

وكانت نتيجة حزب الإصلاح والتنمية مفاجأة؛ حيث حصل على 4 مقاعد في دوائر القليوبية وقنا وشمال سيناء وجنوب سيناء وبهذا يحتل المركز السادس بإجمالي 11 مقعداً.

اما نتائج المرحلة الثالثة بالنسبة لحزب الوسط فقد شكلت تراجعاً عن النتائج التي كان قد حققها في المرحلتين السابقتين واصبح بالمركز السادس بمجموع 9 مقاعد فقط.

وارتفع عدد مقاعد كل من حزب الحرية وحزب المواطن المصري وحزب مصر القومي ليصل الى (6) مقاعد. فيما كانت نتائج أحزاب الغد ومصر الحديثة والتكافل والعدالة الاجتماعية والسلام الديمقراطي والاتحاد تعادلاً صفرياً في جميع المراحل الثلاثة<sup>(10)</sup>.

<sup>9</sup> محمد عبدالله يونس، مرجع سابق.

<sup>10</sup> أحمد بان، خريطة البرلمان القادم السياسية، مركز النيل للدراسات الاقتصادية و المستقبلية، على الرابط:

<http://nilecss.com/index.php/releases/reports/76-2012-04-21-17-07-42>

### ثالثاً: النتيجة الإجمالية لانتخابات مجلس الشعب 2011:

- حزب الحرية والعدالة: 235 مقعد بنسبة 47.2%.
- حزب النور: 121 مقعد بنسبة 24.3%.
- حزب الوفد الجديد: 38 مقعداً بنسبة 7.6%.
- الكتلة المصرية: 34 مقعداً بنسبة 6.8%.
- حزب الوسط: 10 مقاعد بنسبة 2%.
- حزب الإصلاح والتنمية: 9 مقاعد بنسبة 1.8%.
- قائمة الثورة مستمرة: 7 مقاعد بنسبة 1.4%.
- الأحزاب الأخرى: 18 مقعداً بنسبة 3.6%.
- المستقلون: 26 مقعداً بنسبة 5.2%.

فحزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين أحرز المركز الأول بتفوق واضح بنسبة 47.2% من إجمالي مقاعد مجلس الشعب، الأمر الذي يُمكنه -إن أراد- أن يشكل الحكومة المقبلة، بعد الاستعانة بعدد قليل من كتل برلمانية أخرى أو حتى من المستقلين. فقد أكد الحزب -الذي أحرز 127 مقعداً من مقاعد القوائم، بالإضافة إلى 108 من المقاعد الفردية، بإجمالي 235 مقعداً، وصوت له نحو عشرة ملايين و138 ألفاً و134 ناخباً- أن جماعة الإخوان المسلمين التي لعبت دوراً كبيراً في معارضة النظام السابق، لم تكن بمعزل عن الشارع المصري في وقت من الأوقات. وحلّ التحالف السلفي -الذي تزعمه حزب النور وضم حزب الأصالة وحزب البناء والتنمية المنبثق عن الجماعة الإسلامية- ثانياً بنسبة 24% في أكبر مفاجأة شهدتها الانتخابات البرلمانية؛ حيث صوّت له سبعة ملايين و534 ألفاً و266 ناخباً<sup>(11)</sup>. وظهر تفوق التحالف في مقاعد القائمة التي حصد منها 96 مقعداً، في حين تراجع أداؤه كثيراً أمام الحرية والعدالة في مقاعد الفردي، فحصد 25 مقعداً فقط مقسمة كالتالي: 5 في المرحلة الأولى، و13 في المرحلة الثانية و7 في المرحلة الثالثة، بإجمالي 121 مقعداً؛ فكان كما أطلق عليه سياسيون "الحصان الأسود للانتخابات".

<sup>11</sup> نتائج الانتخابات في مصر، متاحة على موقع الجزيرة على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/D33BBB29-57FF-4610-BF3C-BF4D831DC916.htm>

أما ثالث الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية وهو حزب الوسط فلم يُحقق نتائج مرضية، إذ حصل على عشرة مقاعد بنظام القائمة، فيما فشل مرشحوه الفرديون في الفوز بأي مقعد. وجاءت مفاجأته الكبرى في فشل رئيس الحزب أبو العلا ماضي في حجز مقعد له داخل مجلس الشعب. وفي المقابل، فإن الأحزاب الليبرالية -القديم منها والجديد- استطاعت مجتمعة أن تحقق أقل من 15% من مقاعد المجلس. وجاء حزب الوفد في مقدمة هذه الأحزاب، إذ حلّ في المرتبة الثالثة بعد حزبي الحرية والعدالة والنور بـ38 مقعداً بنسبة 8%، وصوّت له مليونان و480 ألف صوت. أما تحالف الكتلة المصرية، الذي ضم ثلاثة أحزاب هي المصريون الأحرار والمصري الديمقراطي الاجتماعي والتجمع، فحصل على 34 مقعداً بنسبة أقل من 7%، وصوت له مليونان و402 ألف صوت.

وحصلت قائمة الثورة مستمرة -التي ضمت عدداً من الائتلافات الشبابية- على سبعة مقاعد، وحزب الإصلاح والتنمية على ثمانية مقاعد.

وتمكن حزب "المواطن المصري" من الحصول على 151,314 صوت، بما يعادل 1.4% من إجمالي الأصوات الصحيحة، ونجح في حسم 5 مقاعد لصالحه في المرحلتين. أما حزب مصر القومي، فحصل على 169,662 صوت، بما يعادل نحو 1.5% من أصوات الناخبين، واقترب من حسم ما لا يقل عن 3 مقاعد لصالحه.

وفي انتخابات الفردي، لم تتمكن قيادات الحزب الوطني من تحقيق نتائج إيجابية نتيجة الدعاية الكثيفة ضدهم؛ حيث خسر د.علي مصيلحي، وزير التضامن الاجتماعي السابق، انتخابات الإعادة أمام مرشح الإخوان الدكتور محمد فياض، على الرغم من الخدمات التي قدمها لأبناء دائرته طوال توليه للوزارة.

### قراءة في دلالات نتائج الانتخابات:-

كشفت نتائج الانتخابات عن بعض من الملامح والسمات العامة التي يمكن إجمالها في هذه النقاط:

#### 1- صعود تيارات الإسلام السياسي:

كشفت النتائج بصورة لا تدع مجالاً للتشكيك عن تفضيلات الناخب المصري، وثقل وزن تيارات الإسلام السياسي وقدرتها على التنظيم، وحشد الأصوات لصالحها، وإقناع الناخبين ببرامجها، مقابل تراجع واضح للتكتلات المناوئة المؤيدة للعلمانية، وإخفاق شباب الثورة في توسيع مساحة تمثيلهم بالبرلمان، وانهيار تام كشفت عنه نتائج الأحزاب الليبرالية والقومية واليسارية القديمة والناشئة

ترتبط التقييمات الأولية لهذا "الصعود الإسلامي" بتعريف المواطن المصري لهويته، وربطها بخياراته السياسية، بعد تحول النخبة الحاكمة التحديثية الليبرالية والقومية على السواء إلى ديكتاتورية، وتوظيفها لشعارات ليبرالية وقومية للسيطرة على السلطة، بما جعل التصويت لصالح الأحزاب ذات التوجه الإسلامي البديل الأفضل، مقابل أحزاب عديمة الخبرة السياسية، أو كرتونية ورقية، تأثيرها السياسي معدوم<sup>12</sup>.

ويستحق مؤشر صعود الإسلاميين قدرا أكبر من التمحيص لفهم أسبابه ودلالاته، فالسؤال الانتخابي لم يتمحور حول البرامج السياسية وإنما حول سؤال الهوية، وهو ما تتحمل مسؤوليته أطراف شكلت تحالفات ليس بينها أى مشترك سياسى إلا الموقف من الإسلاميين، وأطراف أخرى أصيبت بهوس الهوية لقلّة الخبرة السياسية، فكانت النسب التي حصل عليها كل طرف نتيجة مباشرة لهذا الاستقطاب<sup>(13)</sup>.

ويُرجع المحللون السياسيون أسباب تصدر حزب الحرية والعدالة المركز الأول ضمن هذا الصعود للتيار الإسلامي إلي ما تمتلكه جماعة الإخوان المسلمين من قدرة عالية علي التنظيم؛ فقد عرفت جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها علي يد حسن البنا عام 1928 حياة مليئة بالتنظيم والتنوع الجيلي الفكري وامتلكت مرجعية فكرية وسياسية مرنة سمحت لها ان تمتلك تصورا شاملا عن الاسلام يسمح للإخوان بأن يكونوا سياسيين إذا أرادوا، وأن يكونوا دعاة للأخلاق الحميدة إذا أحبوا، وأن يكونوا شيوخا علي المنابر أو نوابا تحت قبة البرلمان، ما يمتلكونه رصيد شعبي نبع من الشارع وتواصلهم مع احتياجات الجماهير اليومية، بعيدا عن برجوازية النخبة وانفصالها عن الشارع مما أكسبها قاعدة جماهيرية واسعة.

لكن اللافت للنظر هو ما حققه حزب النور السلفي من نتائج متقدمة على حداثه عمله بالسياسة. فالحزب الذي أنشئ بعد الثورة المصرية بعد أن كان أصحابه يبتعدون عن -أو بالأحرى يُحرمون- المشاركة في العملية السياسية، اعتمد على الشعبية الكبيرة لعدد من رموز الدعوة السلفية في الشارع المصري، فضلا عن قربه من الطبقة الفقيرة في طول مصر وعرضها<sup>(14)</sup>.

ويمكن اعتبار استفتاء مارس 2011 على التعديلات الدستورية الذي أجراه المجلس الأعلى للقوات المسلحة المؤشر الأول على صعود القوى السلفية؛ حيث حشدت للتصويت بنعم على التعديلات في

<sup>12</sup> حنان أبوسكين، الصعود السياسي للإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية، مجلة الديمقراطية، العدد 45، القاهرة، 2011، ص 99.

<sup>13</sup> إبراهيم الهضيبي، مرجع سابق.

<sup>14</sup> خالد كاظم أبودوح، الممارسة الانتخابية فيما بعد الثورة، مجلة الديمقراطية العدد 45، القاهرة، 2012، ص 84.

مقابل القوى العلمانية التي حشدت الرأي العام لرفض هذه التعديلات، مما أخرج هذا الاستفتاء من سياقه السياسي وأدخله في سياق صراع بين القوى الإسلامية والتيارات العلمانية، وبالفعل رجحت كفة من قال نعم للتعديلات على كفة من رفضها وأجيزت التعديلات بنسبة 78% تقريبا. وشكلت هذه المحطة نقطة انطلاق للقوى السلفية حيث لفتت الانتباه إليها بكونها رقما صعبا في المعادلة المجتمعية<sup>(15)</sup>.

ومما يستوجب البحث والدراسة أيضا الدعاية الانتخابية عامة وللكتلة السلفية خاصة؛ فقد كانت الدعاية الانتخابية لحزب النور في عدد كبير من المحافظات -خاصة سوهاج- هي الأقوي والأوسع انتشارا مقارنة بالأحزاب الأخرى بالرغم من حداثة عمل الحزب بالسياسة<sup>(16)</sup>.

ويمكن كذلك اعتبار ما تمتلكه أحزاب التيار الإسلامي من رأس مال اجتماعي، والذي يعني الموارد الكامنة في شبكة العلاقات الاجتماعية والتي يمكن تحقيق منافع وعوائد من خلال الاستثمار فيها أو تعبئتها لتحقيق هدف ما، أحد عوامل ذلك التقدم السلفي في الانتخابات. فامتدادهم الأفقي عبر المساحات الجغرافية لأقاليم مصر المختلفة، وامتدادهم الرأسي عبر الطبقات المختلفة والشرائح المتنوعة في النسيج المصري، ساعدهم على النجاح في تحويل رأس المال الاجتماعي إلي رأس مال سياسي عبر العملية الانتخابية<sup>(17)</sup>.

وكذلك يرجع إلي ما تمتلكه هذه التيارات مما يمكن وصفه برأس المال الديني، بما يلعبه الدين من دور مهم في الحياة الاجتماعية في مصر وبما يعد المصدر الرئيسي للقيم، مما أعطى هذه الأحزاب ذات المرجعية الدينية مزيدا من القبول الشعبي<sup>(18)</sup>.

## 2- تراجع التيارات الليبرالية واليسارية:

عكست هذه الانتخابات أزمة التيارات الليبرالية في مصر، تلك الأزمة التي تتجسد علي مستويات عديدة منها المستوي الفكري ومستوى التنظيم السياسي والتداول الشعبي والإعلامي. فعلي المستوي الفكري ظلت الليبرالية مجرد أيديولوجية للنخب السياسية ولبعض أهل العلم والثقافة في مصر وحسب، ولم تتجاوز هذه الشرائح إلا قليلا، كما بدا التناقض الواضح بين خطاب الليبراليين

<sup>15</sup> طارق عثمان: الصعود السياسي السلفي: دلالات و استحقاقات، متاح على الرابط: <http://www.almokhtsar.com/node/314>

<sup>16</sup> أحمد زغول، تحليل الدعاية الانتخابية للسلفيين، مجلة الديمقراطية، العدد 45، يناير 2012، ص 147.

<sup>17</sup> خالد كاظم أبو الدوح، مرجع سابق، ص 85.

<sup>18</sup> علي ليلة، رأس المال الديني و القيمة المضافة للفعل الإنساني، مجلة الديمقراطية، العدد 26، القاهرة، 2007، ص 42.

وممارساتهم في الحياة اليومية. وعلى المستوى الشعبي يتم التعاطي بين مفهوم الليبرالية ومفاهيم أخرى كالماركسية والشيوعية والعلمانية.. إلخ باعتبارها مفاهيم سيئة السمعة وأنها ضد الدين ودعوة للكفر.

ولقد تجسدت أزمة التيار الليبرالي في مصر في عدم قدرته على التقدم بالمرشح المناسب في العديد من المحافظات الإقليمية في مصر. فقد جاءت نتائج الأحزاب الليبرالية والاشتراكية التي رفضت الانضمام للتكتلات الانتخابية لتكشف عن ضآلة وزنها السياسي ومحدودية احتكاكها بالمواطنين، فضلاً عن افتقادها لمقومات العمل الحزبي. فعلى سبيل المثال، لم يحصل حزب الغد ( ليبرالي) سوى على 55,942 صوت، وحصل حزب الجبهة الديمقراطية (ليبرالي) على 28,203 صوت، ولم يحصل الحزب العربي الناصري (قومي) سوى على 75,134 صوت. أما حزب الأحرار الاشتراكيين، فلم يحصل على أي أصوات.

أما الوفد -وهو أحد أقدم الأحزاب على الساحة المصرية، وسبق أن حصد الأغلبية قبل ثورة يوليو 1952- فيبدو أن قربه من نظام الرئيس المخلوع أثر سلباً على نتائجه في الانتخابات.

كما أن التصريحات المتتالية لمؤسس حزب المصريين الأحرار نجيب ساويرس التي تصادم فيها مع الأغلبية المسلمة، بالإضافة إلى ما قيل عن حشده الكنيسة للتصويت لصالح الكتلة، أتيا بردود فعل معاكسة تماماً لرغبته في تحقيق نتائج مقبولة في الانتخابات.

أما عن الأحزاب القديمة ذات التوجه الاشتراكي فقد فشلت في الحصول على أية مقاعد في برلمان الثورة، حيث لم يحصل حزب الأحرار على أي مقاعد، وحصل الحزب الناصري على مقعد وحيد، ولم يحصل حزب الجيل على أية مقاعد<sup>(19)</sup>.

أما عن اليسار المصري كحزب التجمع وغيره من الأحزاب اليسارية، فقد عد البعض دخول حزب التجمع اليساري في في تحالف الكتلة المصرية الليبرالي يعد تكتيكا سياسيا هدفه البحث عن غطاء سياسي قوي، وذكروا أن مآزق التجمع يرتبط بمآزق اليسار المصري بشكل عام، الذي أصبح على هامش المشهد السياسي لأسباب عديدة أهمها سقوط الاتحاد السوفييتي وصعود الإسلاميين وهيمنة

<sup>19</sup><http://www.elantem.com/vb/threads/384600->

[%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-](#)

[%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-](#)

[%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-](#)

[%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-2011%20-](#)

[%202012](#)

الولايات المتحدة على العالم، ناهيك عن أسباب أخرى تنظيمية وحزبية، أبرزها عدم إتاحة الفرصة للشباب وجمود خطابه السياسي وتبني أحزاب أخرى ليبرالية وإسلامية نفس أفكار اليسار، مثل العدالة والمساواة والحفاظ على الدعم وحقوق العمال، وكل هذا يتطلب من اليسار تقديم رؤية جديدة وشاملة للمجتمع تعكس أيديولوجيته السياسية وتتوافق مع المعايير الدولية الخاصة بالديمقراطية وآليات السوق الحرة، يرجع البعض كذلك تراجع اليسار المصري إلى السياق الاقليمي والدولي وخاصة بعد تراجع مشروع عبدالناصر القومي بعد هزيمة 1967.

ولقد ذكر د /عبدالمعنى سعيد أن اليسار في مصر بلا هوية محددة تجعلنا نستطيع الحكم عليه بإنصاف، فلا هو مثل اليسار في كوريا الشمالية الذي يتسم بالجمود، ولا مثل اليسار الألماني الذي يتسم بالتجديد ويتبنى قضية حماية البيئة، وتجديده يتطلب إتاحة الفرصة للشباب لكي يقودوا ويحكموا حتى يعودوا الى حزب التجمع بعد أن انضموا الى بقية الأحزاب الأخرى، كما يتطلب الأمر تجديد الخطاب السياسي للتجمع حتى يصبح واقعياً وعملياً بعيداً عن القوالب المؤدلجة<sup>(20)</sup>.

### 3- ضعف تمثيل الشباب والمرأة والأقباط داخل البرلمان:

من أبرز ما جاءت به نتائج الانتخابات هو فشل الائتلافات الشبابية في تحقيق نتيجة مرضية في أول انتخابات تأتي بعد ثورة أشعل شرارتها الأولى الشباب على اختلاف توجهاتهم، وترجع أسباب هذا الفشل إلى افتقاد أحزاب شباب الثورة للخبرة والتمويل اللازم للمنافسة، وعجزهم عن المنافسة في ظل اتساع الدوائر، بالإضافة إلى عجزهم عن النزول بأفكارهم الثورية للناخب المصري، وإقناعه بها، فظلت حبيسة المجال الافتراضي، أو ميادين التحرير بالمحافظات المختلفة، لدرجة أن بعض الناخبين لا يعرفون أسماء تلك الأحزاب، بالإضافة إلى تقنيت أصوات مؤيدي شباب الثورة بين قوائم متعددة، بما أدى لتقليص نسبي لحجم تمثيلها. يضاف إلى تلك العوامل الدعاية الإعلامية الشرسة ضد شباب الثورة، وتحميلهم مسؤولية عدم الاستقرار الأمني، وتردي الأوضاع الاقتصادية لتنظيمهم للاعتصامات والتظاهرات، بما دفع الناخبين للتصويت ضدهم<sup>(21)</sup>، كذلك الرغبة الشعبية في تحقيق استقرار سريع قد لا يستطيع شباب حديثو السن أن يحققوه، كما أن الأحداث المتتالية بعد تنحي مبارك سحبت من رصيد هذا الشباب لصالح من هم أكثر خبرة وأقدم ممارسة، أضف إلى ذلك الخطاب الاستعلائي من عدد غير قليل من هؤلاء الشباب بدعوى أنهم من صنع الثورة.

<sup>20</sup> <http://www.alarabiya.net/articles/2011/12/15/182730.html>

<sup>21</sup> المرجع السابق.

أما عن تمثيل المرأة داخل هذا البرلمان المصري، فيبلغ عدد النساء المنتخبات ثمانية فقط (4 نائبات عن الحرية والعدالة- 3 للوفد- وواحد عن المصري الديمقراطي) و2 أعضاء معينين أي لا تتجاوز نسبة تمثيلهم 2 % وهذا يجدد الجدل حول عودة نظام الكوته، وكذلك يضع علامات استفهام حول مشاركة المرأة السياسية وتمكينها مع ضرورة الاخذ في الاعتبار مشاركة المرأة في التصويت وليس فقط في الترشح لمقاعد الانتخابات. وبالنسبة لتمثيل الأقباط في البرلمان فيبلغ عددهم الإجمالي 7 نواب فقط منهم 5 نواب عن طريق التعيين وتبلغ نسبتهم ما يمثل نحو 1.37%.

#### رابعا : ملامح الخريطة السياسية للبرلمان الحالي:-

هذا البرلمان الأول بعد الثورة المصرية في 25 يناير الذي جاء بأغلبية من التيارات الإسلامية يشكل حزب الحرية والعدالة المركز الاول فيها ويليه حزب النور السلفي، مع تراجع التيارات الليبرالية واليسارية وضعف تمثيل الشباب والمرأة والأقباط، الأمر الذي انعكس علي توزيع اللجان داخل البرلمان فقد فاز حزب "الحرية والعدالة" برئاسة 12 لجنة نوعية فيما استحوذ حزب "النور السلفي" على رئاسة 3 لجان وحصد الليبراليون رئاسة 4 لجان. وهذا ما يدفعنا للتساؤل حول ملامح الخريطة السياسية لهذا البرلمان بعد تشكيله؟ وما هو مستقبل التحالفات الانتخابية داخل مجلس الشعب؟ ويأتي ذلك من منطلق أن ثمة قضايا أساسية ستكون محل نقاش وجدال وصراع داخل مجلس الشعب الجديد وسوف تؤدي لا محالة إلى تفكك هذه التحالفات الانتخابية وبداية ظهور تراص سياسي وفكري جديد داخل هذا المجلس. وهذه القضايا هي:

- 1- قضية معايير اختيار أعضاء اللجنة التأسيسية للدستور الجديد.
- 2- الصراع الذي سيدور حول المواد الخلافية داخل الدستور الجديد.
- 3- مركز ونفوذ مجلس الشعب الجديد في مواجهة المجلس العسكري<sup>(22)</sup>.
- 4- تشكيل الحكومة الجديدة.

في ضوء تلك النتائج نستطيع تلمس ملامح البرلمان المقبل وفقاً لعدة سيناريوهات هي:

<sup>22</sup> د.عبدالخالق فاروق، مرجع سابق.

- **الأول:** أن تبقى تلك التحالفات الانتخابية في الشكل الذي تعكسه النتائج، بمعنى بقاء التحالف الديمقراطي ملتئماً كغالبية متماسكة سياسياً. وفي هذه الحالة قد تجد باقي الأطراف نفسها مضطرة للتحالف المضاد معاً، بمعنى أن تلتقي كل الأطراف من تحالف سلفي مع المستقلين والفلول مع الكتلة الليبرالية ممثلة في أحزاب الكتلة المصرية والوفد بهدف تقييد الغالبية، وفي هذه الحالة أصبح أمام غالبية جديدة، تصبح معها نسبة المقاعد لهذا التيار المناقض للتحالف الديمقراطي (54%).

- **الثاني:** أن يحدث تحالف بين الحرية والعدالة فقط -من دون تبعية أحزاب التحالف الديمقراطي- والسلفيين، ليتشكل تحالف إخواني سلفي يملك أكثر من 60 في المئة من المقاعد، وتصبح له اليد العليا في البرلمان ومن ثم يصبح دور المعارضة فقط في إبداء الرأي من دون القدرة على الاشتراك في اتخاذ أي قرارات، فيما عدا القدرة على التعطيل التشريعي عبر نصاب الثلث. وقد يجد الإخوان أنفسهم مضطرين لهذا التحالف الذي يريدونه إذا انتصر التيار المحافظ في الجماعة على الإصلاح ليُدفع الواجهة السياسية لأكثر الخيارات تشدداً وانغلاقاً بما يقرب من مساحات التفاهم مع التيار السلفي.

- **الثالث:** أن يحدث تحالف بين أحزاب التحالف الديمقراطي والوفد والوسط بنسبة مقاعد 51 في المئة في مواجهة كتلة السلفيين منفردة، والكتلة المصرية منفردة، وتحالف الثورة مستمرة أو مجتمعين بنسبة 49 في المئة.

- **الرابع:** أن تلتئم كل الكتل البرلمانية لعزل التحالف السلفي والفلول بنسبة مقاعد لا تقل عن 60 في المئة، وأن تحاول هذه الكتل الانشغال بأجندة وطنية خالصة تؤسس لبناء دولة مصرية حديثة وتنتمى مع مطالب الثورة<sup>(23)</sup>.

### الخاتمة:

تناولت هذه الورقيات قراءة في نتائج انتخابات مجلس الشعب، والتي كانت أبرز ملامحها صعود تيار الإسلام السياسي مشكلاً أغلبية برلمانية متمثلة في حزبي الحرية والعدالة وحزب النور السلفي، وكذلك تراجع كل من التيارات اليسارية والليبرالية وضعف تمثيل كل من المرأة والأقباط والشباب، وهذا يثير عدة تساؤلات وإشكاليات لا تشكل خاتمة للدراسة ولكنها بداية لمزيد من الدراسات التي تستوجب مزيداً من البحث والتحليل، من هذه الإشكاليات: تفسير ظاهرة صعود الإسلاميين، وهل

<sup>23</sup> <http://assafir.com/WeeklyArticle.aspx?EditionId=2039&WeeklyArticleId=86322&ChannelId=1142>

كانت الانتخابات هي الآلية التي صعد من خلالها الإسلاميون أم أنها الآلية التي كشفت النقاب عن تواجد الإسلاميين وانخراطهم في المجتمع وتواجدهم القوي في الشارع المصري؟ الأمر الآخر أن هذه الانتخابات ليست أول انتخابات تشريعية تتسم بالنزاهة تجري بعد قيام ثورة شعبية، فقد سبقها في التاريخ المصري الانتخابات التشريعية التي أتت ببرلمان 1924 والتي فاز فيها حزب الوفد بأغلبية ساحقة عقب ثورة 1919 بالرغم من أن حزب الوفد ليس من الأحزاب التي تنتمي للتيار الإسلامي ويعد حزبا ليبراليا بالأساس، وهذا يوضح أن ضعف تمثيل التيارات الليبرالية واليسارية ليس مردوده إلي رفض الشعب القاطع لهذه التيارات في ذاتها، ولكن إلي مدي غياب هذه التيارات عن المجتمع بكل طوائفه وشرائحه وطبقاته، وبالتالي إذا استوعبت تلك التيارات الليبرالية واليسارية الدرس وتعلمته وتركت العنان لشبابها للعمل بحرية واندمجت مع المجتمع سيعطي ذلك لها فرصة أكبر فيما بعد لتبرز كممثل قوي لفئات الشعب المصري ونري في الانتخابات القادمة تمثلا لها بشكل أكبر ونسبة اعلي.

ولكن لماذا جاءت تفضيلات أكثرية الناخبين في هذه الفترة حول الإسلاميين؟ لماذا كان السؤال الانتخابي حول الهوية وليس البرنامج الانتخابي؟ هل كان المصريون في بحث عن هويتهم التي افتقدوها علي مدار الحقب السابقة، هل كانت ثورة 25 يناير ثورة انكشاف للهوية المصرية وبالتالي كانت الانتخابات التي جرت بعدها تجيب علي ذلك التساؤل أم ماذا؟ وتجدر الإشارة هنا إلي أن ثورة الخامس والعشرين من يناير لم تكن من بين شعاراتها أي شعارات دينية، فشعارها كان إنسانيا للغاية "عيش، حرية، كرامة إنسانية". وهذا يدفعنا للتساؤل حول مفهوم "الإسلامي" لدي الناس، فلو تأملنا سنري أن الناخبين الذين أعطوا أصواتهم للأحزاب التي تمثل تيار الإسلام السياسي لديها صورة ذهنية عنهم مختلفة تماما عن مفهوم الإسلاميين وصورة الذهنية حول الناخبين الذين رفضوهم مختلفة عن تعريف الإسلاميين لذواتهم، ونجد أيضا أن الإسلاميين ليسوا في منزلة واحدة ولكن بينهم اختلافات كبيرة، ولكن هل الناخب العادي علي وعي بهذه الاختلافات؟ فلماذا جاءت نسبة تمثيل حزب الوسط برغم من أنه ينتمي للتيار الإسلامي أيضا متراجعة للغاية؟ وما الدور الذي لعبته الدعاية الانتخابية في التأثير علي أصوات الناخبين؟

وكذلك مما يحتاج للتأمل أن برلمان 1924 عكس تمثيل القوي التي ساهمت في ثورة 1919، وأن من قام بالثورة هو من حصل علي السلطة، فقد كان الوفد هو الحزب الذي قاد ثورة 1919 وكذلك هو أيضا الحزب الذي فاز بأغلبية تمثيلية في البرلمان وتمكن الوفد بزعامة سعد زغلول من تشكيل

حكومة وطنية، علي عكس ذلك نجد في الانتخابات التشريعية في 2011 أن من قام بالثورة ودعا إليها -وهم الشباب- كانوا الأقل تمثيلا في البرلمان وأكثر القوي عزوفا عن التطلع لأي سلطة. وبعد مرور عدة أشهر علي انعقاد مجلس الشعب بتشكيله الحالي، ماذا عن تقييم أدائه وهل يتناسب هذا الأداء مع كونه "برلمان الثورة"؟ وماذا عن صلاحيات هذا المجلس والدور المنوط به أداؤه؟ وما شكل توازنات القوي والتحالفات داخل المجلس وتأثيرها علي قضية معايير اختيار اللجنة التأسيسية لوضع الدستور؟ وأخيرا وليس بأخر ما تأثير تقييم أداء هذا البرلمان علي نتائج انتخابات الرئاسة القادمة، هل ستأتي نتائجها متطابقة لنتائج الانتخابات البرلمانية؟